

REDRESS

Ending torture, seeking justice for survivors

أكثر من ٦٠ مجموعة من منظمات المجتمع المدني تحت حكومة السودان على تسليم الرئيس السابق البشير وآخرين إلى المحكمة الجنائية الدولية

(٢٦ أغسطس ٢٠٢١) يجب على الحكومة الانتقالية السودانية أن تبرز إلتزامها بإنهاء إرث امتد لعقود من الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية من خلال تسهيل تسليم عمر حسن أحمد البشير وأحمد هارون وعبد الرحيم محمد حسين بشكل سريع إلى المحكمة الجنائية الدولية.

بعثت أكثر من ٦٥ من منظمات المجتمع المدني والأفراد – بما في ذلك ريدريس، وهيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، وسينتري، والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، وهيئة محامي دارفور، والمبادرة الاستراتيجية لنساء القرن الأفريقي- صيحة – [برسالة مشتركة](#) إلى الحكومة السودانية تحثها على متابعة الإلتزامات الأخيرة لتعميق تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية من خلال تسليم الأفراد الثلاثة المحتجزين حاليًا في السودان إلى لاهاي.

ويشمل الموقعون الآخرون على الرسالة ممثلين عن معسكر كريندينق للنازحين في غرب دارفور، وعدة صحف سودانية، بما في ذلك صحيفتي دارفور ٢٤ والحدائق، والمنظمات الإقليمية التي تدعو إلى بناء آليات فعالة للعدالة الجنائية، بما في ذلك مركز جنوب أفريقيا للمقاضاة، الذي بدأ الإجراءات القانونية في جنوب إفريقيا خلال زيارة عمر البشير إلى جنوب إفريقيا في عام ٢٠١٥ (على أساس واجب جنوب إفريقيا باعتقال البشير وتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية).

وقال روبرت سكيلبيك، مدير منظمة ريدريس: "لقد انتظر الضحايا في السودان أكثر من عقدين من الزمان للحصول على قدر من المساءلة. إن نقل الرئيس السابق عمر البشير وأحمد هارون وعبد الرحيم محمد حسين إلى المحكمة الجنائية الدولية سيبعث بإشارة قوية حول التزام الحكومة الانتقالية الجاد بوضع حد للإفلات من العقاب في ما يتعلق بالجرائم الخطيرة في السودان".

اتخذت الحكومة الانتقالية السودانية عدة خطوات تاريخية خلال الأشهر الأخيرة للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك تسهيل الزيارة الأولى للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى دارفور فيما يتعلق بالقضية الجارية بشأن جرائم الحرب المزعومة والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها علي كوشيب. وفوق ذلك أعلن مجلس الوزراء، في ٣ أغسطس ٢٠٢١، أن السودان يعتزم التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ وفي ١٣ أغسطس ٢٠٢١، أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان عن افتتاح مكتب للمحكمة الجنائية الدولية في السودان في الأشهر المقبلة.

ويتعين على مجلس السيادة الآن اتخاذ إجراءات لترجمة إلتزام الحكومة الانتقالية بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية إلى عمل فعلي من خلال اتخاذ الترتيبات اللازمة لتسليم عمر حسن أحمد البشير وآخرين إلى لاهاي دون أي مزيد من التأخير.

يمكنك العثور على الرسالة كاملة، باللغتين [الإنجليزية](#) و [العربية](#) هنا.

لمزيد من المعلومات أو لطلب مقابلة، يرجى الاتصال بـ إيفا سانشيس Eva Sanchis، رئيسة قسم الاتصالات في منظمة ريدريس، على العنوان الإلكتروني: eva@redress.org أو عبر الاتصال الهاتفي على الرقم +44(0)7857110076.